# تجربة حكم الحركة الإسلامية في السودان

تيراب أبكر تيراب*

ملخص: تناولت هذه الورقة تجربة حُكم الحركة الإسلامية في السودان بقيادة الدكتور حسن عبدالله الترابي بوصفه أبًا للفكرة، والمشير عمر حسن أحمد البشير بوصفه قائدًا للسلطة، وهي التجربة التي حَظيت بأطول مدة للبقاء على رأس السلطة في السودان منذ استقلاله في الأول من يناير 1956م، وهي الأكثر تأثيرًا في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية في المجتمع السوداني. كذلك وقفت الورقة على الظروف التي مهّدت لوصول الحركة الإسلامية إلى سدة الحكم، ومواقف الدكتور حسن عبد الله الترابي بوصفه شخصية بارزة أدّت دورًا مهمًّا في مسيرتها. إضافة إلى المؤثّرات الفكرية والمعضلات العملية التي واجهتها، وخلافاتها الداخلية وإخفاقاتها. وأخيرًا تناول الباحث في الورقة الجوانب الإيجابية للتجربة.

* باحث، السودان

**الكلمات المفتاحية**: السودان، الحركة الإسلامية السودانية، حسن عبد الله الترابي، عمر البشير.

# The Experience of the Islamic Movement Rule in Sudan

**TIRAB ABBKAR TIRAB** *
ORCID NO : 0000-0001-7267-5929

**ABSTRACT** *In this paper, the researcher discussed the experience of the Islamic movement rule in Sudan under the leadership of Dr. Hassan Abdullah Al-Turabi as the godfather of the idea and Marshal Omar Hassan Ahmed Al-Bashir as the leader of the authority, it is the experience that has had the longest time to stay on the head of power in Sudan since its independence on the first of January 1956, and the most influential on the social, political, economic and security life in Sudanese society. The paper also examined the conditions that prepared the way for the Islamic movement to reach the power, and the positions of Dr. Hassan Abdullah Al-Turabi as a prominent figure who played an important role in the movement path. In addition to the intellectual influences and practical dilemmas that it faced, and the internal disagreements and failures. Finally, the researcher has recounted with the positive aspects of the experiment of the Islamic rule in Sudan.*

* Researcher, Sudan

*Key words: Sudan, the Sudanese Islamic Movement, Hassan Al-Turabi, Omar Al-Bashir.*

رؤيـــة تركيـــة
2021-(2/10)
175 - 192


DOI:10.36360/1560-010-002-009

## تمهيد

التعريف المبسط والجامع للإسلام السياسي هو: أن تتبنى قيادة الدولة قيم الإسلام في القضايا التي تهمّ الشعب، مثل قضايا الاقتصاد، ونظام الحكم، والقوانين والتشريعات، والعلاقات الخارجية، والتعليم، والعدالة الاجتماعية، والأمن والدفاع، وأخيرًا السلوك الرشيد[1].

وقد كانت قيادات المسلمين تتبنى تلك القيم حتى نهاية الخلافة الراشدة، ومن بعدها حلّت القيم الكِسروية والقيصرية، ذات الأنظمة الأحادية محل قيم الإسلام في الحكم، وهي قيم يرى البعض[2]، أنّها تُضادّ العدالة بمفهومها الواسع، الذي جاء به الإسلام. أدّى هذا التبنّي من قبل حكّام المسلمين، إلى ظهور أصوات وحركات معارضة، وقد جرى قمعها من قبل الحكام، بدءًا من اعتراض الحسين بن علي على حكام بني أمية، حين تبنّوا نظام توارث الحكم، إلى معارضات قادة الإسلام السياسي، ودعاة الحريات للحكام في العصر الحديث[3].

ظهرت الدعوة إلى مبادئ الإسلام السياسي بهذا المفهوم عند بروز الحضارة الأوروبية، فقد صدمت الحضارة الأوربية بقيمها في الحكم قادةَ المسلمين حكّامًا ومحكومين، وانقسموا حيالها إلى ثلاث فئات: فئة رأت ضرورة اتباع التجربة الأوروبية وتطبيقها بزهرها وشوكها، وفئة انكفأت على نفسها، ورأت أنها لا تقبل أي شيء جاء به «الغرب»، وأخرى رأت ضرورة النظر إلي التجربة الأوربية بحيادية، وأخذ زهرها ورمي شوكها الذي يتعارض مع دين الإسلام[4].

غير أن الفئة التي رأت ضرورة تنبي التجربة الأوربية وتطبيقها بحذافيرها، هي التي تمكنت من الصعود إلى سدة الحكم في أغلب الدول المسلمة، وذلك لعدّة أسباب، أهمهما دعم الغرب الأوروبي لها، وكانت نتيجة ذلك أنّها اتبعت النظام العلماني الأوروبي بحذافيره، وأبعدت الدين كلّية عن الحكم؛ أي تبنّت النظام العلماني في الحكم[5]. وظلّت هذه الفئة على قيادة الحكم في العالم الإسلامي من دون نجاح بعضها في نقل التجربة، وتحقيق الفكرة التي تبنّتها بصورة جيدة، واستمر ذلك الوضع حتى أطاحت بجلها ثورات الربيع العربي في العديد من الدول بالمنطقة. أما الفئة التي أرادت الاستفادة من التجربة الأوروبية، لما رأت فيها من محاسن كبيرة، فقد كان من أبرز الداعين لها- الإمام محمد عبده وجمال الدين الأفغاني. وجاء من بعدهما رشيد رضا، الذي خلق لها تيّارًا عامًّا، ثم جاء حسن البنا، الذي نظّم ذلك التيّار في تنظيمه المعروف بالإخوان المسلمين[6].

دخول تنظيم الإخوان المسلمين المتبني لتيار الإسلام السياسي إلى السودان كان

في نهاية أربعينيات القرن الماضي[7]، وظل التنظيم خامدًا الى أن نفخ فيه الدكتور الترابي الروح بعد انضمامه إليه عقب الثورة الشعبية، التي أطاحت بالحكم العسكري في السودان في عام 1964م. ومنذ ذلك التاريخ، ظل الدكتور الترابي قائدًا للتنظيم بمختلف مسمياته، فكرًا وحركة (الحركة الإسلامية السودانية) حتى وصل إلى مرحلة استيلاء الحركة على السلطة بالقوة العسكرية في عام 1989م. وظل أيضًا قائدًا للتيار المعارض للدولة بعد انشقاق الحركة إلى حزبين سياسيين، وحتى وفاته بتاريخ 5 مارس 2016م[8].

وبالرغم من المدة الطويلة التي ظل فيها التنظيم على سدة الحكم بالسودان، والتأثير المجتمعي والثقافي الذي تمكنّ من إحداثه في المجتمع السوداني، ورغم فرصتهم الكبيرة في الاستمرار في إدارة البلاد، إلا أنّ قادة الحركة الإسلامية السودانية أخفقوا في الاستمرار في الحكم والبقاء على المبادئ التي أعلنوها عند بداية فترة حكمهم. وهذا كان سببًا رئيسًا في فقدان تيار الحركة الإسلامية بقيادة الدكتور حسن عبدالله الترابي مصداقيته بين عامة الشعب في عموم البلاد، ومهددًا أساسيًّا لمستقبله كسلطة وكحركة فكرية. وإنّ الشعارات التي رفعها الشعب، وتبناها في الثورة التي حدثت في ديسمبر 2019م، وأطاحت بالنظام- لهي خير برهان على ذلك، وأكثر المؤشرات بيانًا حول مستقبل فكر تيار الحركة الإسلامية السياسية في السودان. ليس هناك شك في وجود الكثير من العوامل الداخلية والخارجية، التي أسهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنهاء تجربة حكم الحركة الإسلامية في السودان بقيادة الدكتور عبدالله الترابي. وانطلاقًا من هنا جاءت فكرة هذا البحث؛ لتناول العوامل التي يرى الباحث أنها أدّت الدور الأعظم في انهيار تجربة حكم الحركة الإسلامية في السودان، على الرغم من فرصتها الكبيرة في الاستمرار؛ بسبب طبيعة تكوين المجتمع السوداني والتأثير الذي استطاعت أن تحدثه في المجتمع بوصفها حركة فكرية، وبوصفها سلطة بعد الوصول إلى سدة الحكم، من خلال المسارات، التي اتّبعها في تحقيق ذلك.

## مسارات تطبيق مفاهيم الحركة الإسلامية في السودان:

ولأن مفهوم الإسلام السياسي الذي تبنته الحركة الإسلامية السودانية هو ضرورة تبنّي الحاكم قيم الإسلام في قضايا السلطة، فمن البديهي أن تخطط الحركة الإسلامية السودانية بقيادة الدكتور عبدالله الترابي تخطيطًا بعيد الأمد للاستيلاء على السلطة؛ لإنزال فكرتها في الحكم على الواقع. وبدراسة الواقع في السودان آنذاك تبين أن الحركة الإسلامية السودانية اتخذت المسارات الآتية لتحقيق أهدافها[9]:

مسار توعوي، هدفه توعية عامة للشعب لشرح وتوضيح فكرة الحركة الإسلامية.

مسار فكري، هدفه استقطاب الكوادر المتعلمة لتنضم إلى الحركة الإسلامية، وتأهيل المتخصصين في العلوم الإنسانية؛ لمعرفة وجهة نظر الإسلام في قضايا الدولة، تمهيدًا لتطبيقها فيما بعد، حين تسنح فرصة الحكم للحركة.

مسار عملي، هو التخطيط للاستيلاء على السلطة؛ لتنزيل مفاهيم الحركة للتطبيق.

كانت تلك هي الأهداف الرئيسة التي قاد بها الدكتور الترابي الحركة الإسلامية منذ منتصف ستينيات القرن الماضي، وسعى إلى تنفيذها طوال الزمن، إلى أن سنحت له فرصة الحكم والاستيلاء على السلطة بالقوة في عام 1989م، بانقلاب عسكري على حكومة ديمقراطية منتخبة من قبل الشعب، بقيادة السيد الصادق المهدي.

## مسار التوعية:

يمكن القول: إن مسار التوعية، وهو المعنيّ بالتبشير لفكرة الحركة الإسلامية، نجح نجاحًا كبيرًا، والدليل على ذلك أنه من الصعب جدًّا اليوم إقناع عامة الناس بمفهوم فصل الدين عن الدولة في السودان، فالعامة ترى أن الإسلام مفهوم شامل، تغطّي قيمه وأفكاره كل مناحي الحياة، بما في ذلك السلطة وقضاياها. ولا شك في أن التركيبة المجتمعية التي تتشكل غالبيتها من المسلمين الوسطيين- ساعدت هذا المسار في تحقيق نسبة عالية من النجاح.

## تحديات مسار الفكر:

ولما كانت نتائج المسار التوعوي باهرة بحسب الحركة الإسلامية، وأخذ التيار يتوسع ويستقبل المزيد من المنضوين إليه- خشي د. الترابي أن تكون العاطفة للإسلام هي وحدها الجاذبة للانضمام، فلا بدّ إذن من قيادة حملة تثقيفية توعوية كبرى؛ لتوظيف كوادر الحركة الإسلامية نحو هدفه المنشود، وبهذا الصدد يقول الدكتور الترابي في كتابه «تجديد الفكر الإسلامي»[10]: (وخلاصة القول أننا في أزمة علم وعمل، وأن المرء ليخشى على هذه الطاقات التي فجرتها الصحوة الإسلامية ألّا يواتيها الوعي والفقه الكامل، الذي يستوعبها فيصوبها إلى كمال صورة تنزل القيم على الواقع).

وبناءً على ذلك وُضِعت خطة لتثقيف المنتمين الجدد للحركة. فأوكل إلى كل قسم اهتمامًا بحسب التخصص العلمي. فالمتخصصون في العلوم الدينية عليهم الاهتمام بتذكير الناس بقضايا الدين المعلومة كالشعائر والعبادات؛ لأن هذه القضايا في نظره قضايا سهلة، فصّلها الفقهاء من قبل ولا تحتاج إلى كبير عناء. أما المتخصصون في قضايا الدولة فالعبء عليهم أشقّ، وفي ذلك يقول د.الترابي:

(أما قضايا السياسة الشرعية الكلية، كيف تدار حياة المجتمع بأسره إنتاجًا وتوزيعًا واستيرادًا وتصديرًا وعلاجًا لغلاء معيشة أو خفضًا لتكاليفها، هذه مسائل لم يُعنَ بها

أولياء الأمور، ولم يسألوا عنها الفقهاء ليبسطوا فيها الفقه اللازم، ومثل قضايا الاقتصاد عام التي أهملت قضايا الأوضاع السياسية وتدابيرها العملية، وكيف تدور الشورى في المجتمع وكيف يتبلور الإجماع، وكيف يكون الأمر والطاعة والولاية العامة، على وجه الإجمال لم يُسأَل عن ذلك كثيرًا؛ لأن الحكومة بكل أمورها العامة قد انحرفت عن مقتضى العقيدة والشريعة الإسلامية منذ زمن بعيد، وحينما انحرف الواقع ومرق من الدين، فالفقه بالضرورة منحسر أيضًا عن هذا الواقع، ومن ثم قل كسب الفقه في هذا الجانب جانب الحياة الإسلامية العامة)[11].

> **"سارت الحركة الإسلامية في المسار التطبيقي العملي جنبًا إلى جنب مع المسار النظري، مستصحبة في ذلك أن هدفها الأساسي هو النهضة"**

ولتمكين الشباب الجدد المتخصصين في قضايا الدولة، وتسهيلًا للأمر عليهم أصدر د.الترابي كُتيّبه المشهور «تجديد أصول الفقه»؛ ليعينهم على كيفية فهم قضايا تخصصاتهم في الدين الإسلامي من منظور الحركة، ولاسيّما أن المفاهيم التي سوف يستخلصونها من الدين- ستكون هي محل التطبيق حين يحين أجل تسلّم السلطة.

### الاجتهاد في المسار التطبيقي العملي:

سارت الحركة في المسار التطبيقي العملي، جنبًا إلى جنب مع المسار النظري، مستصحبة في ذلك أن هدفها الأساسي هو النهضة عبر إعادة قضايا الدولة إلى الدين، بعد أن خرجت منه منذ نهاية الخلافة الراشدة[12].

### المشاركة الجزئية في السلطة 7619- 1989م:

شاركت كوادر الحركة الإسلامية السودانية مع عدد من الأحزاب السياسية في الحركة المسلحة، التي حاولت الإطاحة بحكم الرئيس جعفر النميري في عام 1976م. ولما رضخ الرئيس النميري للمصالحة مع الأحزاب المعارضة لنظامه ومنها التيار الإسلامي المتمّثل في الحركة الإسلامية، كان شرط د.الترابي الوحيد للمصالحة مع نظام النميري هو أن يعطيهم حرية النشاط وسط الناس. على الرغم مما فعله النميري من بطش بقيادات الحركة الإسلامية وتشريدهم، بل وقد بلغ الأمر إلى سجن قائد الحركة الدكتور الترابي لمدة سبع سنوات حسومًا.

وقد أفضى الاتفاق مع النميري كذلك إلى مشاركة رمزية في السلطة في بعض الوزارات والمجالس الشعبية. وكان الغرض الأساسي من المشاركة في السلطة- هو تدريب كوادر الحركة على كيفية ممارسة الحكم، وتنزيل أفكارهم في الحكم برد قضايا

السلطة إلى الدين، وذلك استعدادًا للهدف الأكبر، الذي تخطط له الحركة، وهو أيلولة السلطة كاملة لهم، ولو بعد حين[13].

وقد أفلحت الحركة -من وجهة نظرها- في إعادة بعض قضايا الدين الغائبة عن السلطة إليها مجددًا، فجرى إنشاء ديوان الزكاة في عام 1980م، كما جرى إلغاء القوانين المعمول بها في العقوبات والقانون الجنائي، واستُبدِلَ بها قانونٌ يظهر فيه التوجه الإسلامي واضحًا، كتطبيق حد السرقة والحرابة وتحريم شرب الخمر والميسر وإغلاق بيوت الدعارة التي كانت السلطات قد منحتها الرخصة في العمل[14].

وبسبب الحريات التي نالتها الحركة الإسلامية نجحت في اتخاذ بعض التدابير لإنشاء بنوك قائمة على نظام الاقتصاد الإسلامي، وعملت عبرها على تحريم الربا، كبنك فيصل الإسلامي وغيره من البنوك والمؤسسات الاقتصادية الأخرى. كما نجحت في إنشاء منظمات خيرية هدفها الدعوة عبر تفعيل العمل الخيري، واستطاعت أن تستقطب رؤوس أموال خليجية كبيرة، أسهمت إسهامًا فعّالًا في نشر الدعوة الإسلامية في إفريقيا، عبر مظلّة العمل الخيري الإنساني[15]، التي تأتي في مقدمتها منظمة الدعوة الإسلامية.

غير أن الأمور لم تَسِرْ كما تشتهي الحركة، فقد انقلب عليهم الرئيس النميري، وأدخل كبار قادتهم في السجون؛ لأسباب ترى الحركة الإسلامية أنها نُفِّذت بإيعاز من الغرب، لوقف تمدد الحركة الإسلامية في السلطة، وفي قطاعات المجتمع العام والمتعلم. ولم يطل العهد بالنميري في الحكم، إذ انهار نظامه بانتفاضة شعبية خرجت بسببها قيادات الحركة من السجون.

في حقبة ثمانينيات القرن الماضي وقُبَيل تسلّم الحركة الإسلامية الحكم بالقوة في عام 1989م، نشطت الحركة نشاطًا جماهيريًّا كبيرًا، وتوسّعت قواعدها وسط فئات المجتمع بأكمله، ووسط الجامعات والمدارس الثانوية، وأنشأت المنظمات الشبابية التي تخدم قضايا المجتمع، كما شاركت مشاركة فعالة في السلطة معارضة وائتلافًا مع الأحزاب الكبيرة[16]، (حزب الأمة القومي، وحزب الاتحاد الديمقراطي، على وجه التحديد).

## سيطرة الحركة على السلطة بالقوة عام 1989م:

## مسوّغات الانقلاب على النظام الديمقراطي:

في يونيو 1989م دبّرت قيادات الحركة الإسلامية عبر عضويتها العسكرية- انقلابًا عسكريًّا أطاحت بموجبه بالنظام الديمقراطي الهشّ الذي كان قائمًا، والذي كانت هي أحد أحزابه المشاركة فيه، والملتزمة به بوصفه نظامًا سياسيًّا لممارسة السلطة. وقد سوّغت القيادة انقلابها بأنه خطوة منها لحماية الديمقراطية، التي كادت القوات المسلحة أن تطيح

بها؛ أي أن تعيد الحركة النظام الديمقراطي إلى السلطة كما كان، فور ذهاب التهديد!

غير أن خطاب الحركة للقواعد كان غير ذلك، إذ إن معظم القواعد كانت تظن أن هذا تطور طبيعي للحركة، فهي قد نضجت بما فيه الكفاية لتولّي السلطة، سواء جاءت بها السلطة عبر الانتخابات أو عبر القوة العسكرية، والهدف من ذلك كله تنفيذ أفكار الحركة الإسلامية التي تتبناها لتحقيق النهضة في السودان، ومعالجة قضاياه المعقدة، ومن ثم إهداء تجربة النجاح إلى العالم والإنسانية جمعاء، وبرهنة إمكانية نجاح دولة ذات توجهات إسلامية في صناعة نموذج لدولة ناجحة ناهضة متطورة، وعكس مدى نضج أفكار الإسلام في تغيير حياة الناس[17].

وسواء سلّمنا بوجهة نظر الحركة، أو بوجهة نظر القواعد في مسوّغات الانقلاب، أم لا، فإن البرامج التي سارت عليها الحركة الإسلامية في أيامها الأولى، تعزّز وجهة نظر القواعد.

### اصطدام أفكار الحركة الإسلامية بواقع التجربة:

أول ما قامت به حكومة الحركة الإسلامية في سنواتها الأولى، أنها عقدت مؤتمرات علمية لقضايا السلطة، مثل: السلام، والاقتصاد، والسياسة الخارجية، والقوانين

والتشريعات، والأمن والدفاع، والتعليم[18]. وكان الغرض من هذه المؤتمرات إنزال أفكار الحركة في كل قضية من القضايا، مع تطعيمها بالأفكار الحديثة؛ لذلك شملت عضوية كل مؤتمر المتخصصين في كل علم من غير المنضوين إلى تنظيم الحركة من الإسلاميين؛ للاستفادة من تجاربهم، ولكن من دون شك ستُدرَج أفكار الحركة الإسلامية في التوصيات، وسيكون لها بالطبع الأولوية فيما بعد تطبيقًا؛ لأن الفرصة قد سنحت كاملة للحركة الإسلامية لإنزال أفكارها التي ناضلت من أجلها، والتي تتلخص في قيادة قضايا السلطة بقيم الدين الإسلامي، والذي فارقته منذ نهاية الخلافة الراشدة، كما كانت تعتقد الحركة[19]. وكانت تعتقد الحركة عند تنزيل تلك الأفكار وتطبيقها أنّ البلاد تكون قد وُضِعت على أعتاب السياسات الرشيدة في الحكم، والتي بالطبع ستغيِّر حال السودان إلى وضع مميّز، ومن ثَمّ يمكن إهداء تجربة النهضة إلى العالم، كما ذُكِر آنفًا.

غير أن النتيجة كانت صادمة لشيخ الحركة د.حسن الترابي، فعندما رُفِعت له التوصيات ليرى حصاد جهود إخوانه الفكرية الإسلامية في كل قضية، كانت النتيجة بائسة والحصاد فقيرًا، إذ لم يرد في التوصيات، ما يمكن قوله إن هذا رأي الدين الحقيقي في هذه القضية، إنما وجد شعارات عاطفية فقط، وقصاصات من مقولات إسلامية، أكل عليها الدهر وشرب.

وقد عبّر د.الترابي عن صدمته هذه كثيرًا، ولعل أصدق حروفه التي عبرت عنها، ما خطّه يراعه في كتابه في الفقه السياسي، فصل عبرة السنين لاثنتي عشرة من السنين[20]، الذي أصدره بعد خلافه مع البشير في ما سُمِّي لاحقًا بالمفاصلة، وانسلاخه عن الحكم في عام 1999م، بعد اثنتي عشرة سنة، يقول:

(القيادة الإسلامية الصاعدة عن بيئة مجادلات حول أصل شرعية الدين في السياسة، وقليل جدًّا من محاجات حول المبادئ العامة، والمنشغلة بالمجاهدات تأمينًا للمشروع الوليد، الذي أثار غيرة من ورثة الدين، وكيدًا من أعداء الإسلام باسم الصليب، وتآمرًا لوأد الطفل قبل أن يشب- تلك القيادة لم يتهيأ لها أن تنزّل الدين متجدّدًا مفصّلًا على قضايا السلطان والمال العام والشأن العام، ولم تفرغ لذلك، بل استمرت طويلًا ترفع الراية، وتصرخ بالشعارات العامة وتدافع عن الأصل. وقد غاب الدين إيمانًا وفقهًا لقرون، وترك ثغورًا مظلمة في أحكام الحياة العامة وأخلاقها. بل لم يصدر عن الحركة في هذا العهد [يقصد الاثنتي عشرة سنة من سنوات الإنقاذ الأولى] ولا القليل مما ينبغي من اجتهاد، وفكر كثيف يستدرك الفوات ويملأ الفراغ، وبقي الزاد الفكري هو المعهود القديم من تذكير بالمبادئ، ودحض للشبهات العامة، ليس فيه من رؤى مجدّدة، أو برامج منزّلة، أو فرعيات مفصّلة، أو نظم مؤسّسة مؤصّلة على سياقات الحياة ومشروعاتها في السياسة والاقتصاد. وإذا انحجب المعارضون والمرتابون بكبت الحرية لم تثر التساؤلات

والطعون، التي تستدعي فكرًا منتشرًا).

نجد -في تقديرنا- في هذا النص نعي د.الترابي حركته فكريًّا، وكان هذا رأيه منذ انتهاء مؤتمرات الحركة في سنوات الحركة الأولى. النص أوضح أن مفكّري الحركة، لا يمكلون من الزاد الفكري شيئًا، وأن غاية ما يملكون من الزاد الفكري هو الدفاع العاطفي عن الإسلام؛ لأنهم في الأصل تربّوا على هذا، ولم يتربّوا على التسلح بالفكر المفيد. لذلك ظلّوا طوال سنوات الحركة الأولى، يصرخون دفاعًا عن دولتهم بالشعارات فقط، ولم تكن لهم أيّ إسهامات فكرية، مستنبطة من الدين ليقودوا بها قضايا السلطة. ولعلّه من الغرائب المدهشة حقًا أن د.الترابي قد تخوّف منذ عقدين وأكثر من هذا المصير المحزن، الذي وقع بحذافيره، حين قال:

(وخلاصة القول أنّنا في أزمة علم وعمل، وأن المرء ليخشى على هذه الطاقات، التي فجرتها الصحوة الإسلامية، ألّا يواتيها الوعي والفقه الكامل، الذي يستوعبها فيصوبها إلى كمال صورة تنزّل القيم على الواقع)[21].

وعليه يمكننا القول: إن كل القرارات التي اتخذتها حكومة الحركة الإسلامية، والتي ترى أنها تعبّر عن أفكار الحركة، هي قرارات لا علاقة لها بالفكرة الأساسية للحركة، والتي كان يفهمها ويحلم بها الدكتور الترابي. بمعنى آخر يمكننا القول: إن الدكتور الترابي كان في واد، وجلّ عضوية تياره في واد آخر من حيث الفكر، ولا شكّ أنّ هذا التباين الواضح في الأفكار يحسب عليه، وعلى عضويته معًا إلى حدّ ما.

ويمكن نسبة تلك القرارات الخطيرة، والتي كان لها بالغ الأثر في نهضة واستقرار السودان إلى مستوى ثقافة قيادات الحركة الإسلامية، الذين تولّوا الحكم بعد انشقاق الترابي من الحركة، فقد تبيّن أنّهم لا ينتمون إلى الحركة الإسلامية ومبادئها إلا عاطفة فقط. ومن هنا فإن الأفكار التي قادوا بها الدولة كانت تعبّر عن ثقافاتهم الفردية، سواء كانت دينية أم منقولة من الغرب أو الشرق، وإن ادّعوا أنّها من الإسلام التي تتبنى مفاهيمه الحركة في مبادئ حكمها.

ويمكننا الآن استعراض بعض أهم تلك القرارات، التي كان لها بالغ الأثر السيّئ في السودان ووحدته:

## الانقلاب العسكري، أوّل أخطاء الحركة الإسلامية القاتلة:

يُعَدّ استيلاء الحركة الإسلامية على السلطة بالقوة العسكرية أول خطأ وقعت فيه، ولاسيّما أنّ النظام المنقلَب عليه كان نظامًا نيابيًّا ديموقراطيًّا، جاء بإرادة الشعب. كانت تلك الخطوة خطأ فادحًا، جرّ من بعده أخطاء كارثية، وكانت نهاية كل ذلك ثورة شعبية، أطاحت

بالحركة الإسلامية، وعزلتها عن الحكم في عام 2019 م، بعد ثلاثين عامًا من الحكم.

ذلك لأن السيطرة بالقوة على الحكم تعني مباشرة احتكار السلطة والثروة لعضوية الحركة، وحرمان بقية الشعب منها، أو إشراك البعض في السلطة إشراكًا صوريًّا لإسكات الأصوات التي تتهم الحركة بالانفراد بالسلطة، أو للتغطية على عملية احتكار السلطة الفعلية؛ وهذا يعني غياب الشفافية في محاسبة أداء الحكومة، وانعدام الشورى في اتخاذ القرار، ومن ثمّ انتشار الفساد. ويعني كذلك كبت الأصوات المعارضة غير المنضوية تحت لواء لحركة، وانعدام الحريات، أو منح الحريات غير المتعلقة بالعملية السياسية. وكل هذه السوءات مُورِست فعلًا في كلّ سنوات حكم الحركة الثلاثين.

### ثانيًا: انفصال جنوب السودان:

تتلخّص قضية جنوب السودان في التهميش والظلم، الذي تعرض له أبناء الإقليم، الذي تسيطر عليه قيادة مسيحية إفريقية من قبل حكام متعاقبين بعد استقلال السودان عام 1956م[22]. ولما جاءت حكومة الحركة الإسلامية كانت الحرب مشتعلة في الإقليم ضد الحكومة في المركز، وفي بادئ الأمر اعترف قادة الحركة بالظلم الذي وقع على الجنوبيين، ورفعت الحكومة شعار السلام ورفع الظلم. ولما تعنّت الطرف المتمرّد خضوعًا للسلام، واصلت ضدّه الحكومة الحرب[23]. ولكنها أخطأت خطأً فادحًا، فبدلًا من نعت المحاربين منهم بالمتمرّدين مثلًا أو غير الوطنيين، أدخلت في الحرب عنصر الدين الذي لم يكن موجودًا من قبل، فنعتوهم بالكفرة، ولذلك فإن قتالهم جهاد في سبيل الله، والموت في تلك الحرب شهادة تدخل صاحبها الجنة. فاندفع جراء ذلك الآلاف من أنصار الحركة الإسلامية، بصفاء نية، للحرب بغرض الموت في سبيل الله، ودخول الجنة.

ولما أخذت الحرب هذا المسار، وقفت معظم دول الجوار الإفريقي للسودان، ومن ورائهم دول الغرب بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع الجنوبيين المحاربين، لعدة أسباب سياسية، وأخرى قد تكون أيديولوجية، بل وأطلقوا عليها شعار الحرب المقدّسة. هذا الخطأ الفادح ترك جرحًا غائرًا في نفوس الجنوبيين جميعًا، إذ انطبع في أذهانهم أنهم سيكونون مواطنين من الطبقة الثانية، إن جاء السلام، ومن هنا فإن النتيجة الحتمية لهذا التصنيف هو الانفصال، وقد كان.

### ثالثًا: التدخل في قضايا الدول الأخرى:

ولأنّ أشواق الحركة الإسلامية السودانية كانت متّجهة نحو مناصرة قضايا المستضعفين، كما كان يُقال- فقد أنشأت الحكومة بعد ثلاث سنوات من قيام الانقلاب تنظيمًا تحت اسم «المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي»، الذي ضم معظم حركات الجهاد

والنضال الوطني والإسلامي[24]. كان د.الترابي يحلم بخلق جبهة إسلامية شعبية عريضة، تعبّر عن صوت الإسلام الحقّ وعن المستضعفين، ورغم نبل الفكرة إلّا أنّها كانت خطوة مستعجلة أحرقت مراحل نموها. إذ كانت دولة السودان وقتها في أضعف حالاتها الاقتصادية والعسكرية، وتكاد تكون محاصَرة، ومقاطَعة من قوى العالم الكبرى، ومن دول الجوار. وممّا زاد الأمر سوءًا أن جلّ المنضوين إلى عضوية المؤتمر هم في الأصل معارضون لأوطانهم[25]، وقد كان ذلك مسوّغًا كافيًا لتتخذ تلك الدول إجراءات مضادّة لحكومة السودان، فزادها ذلك ضعفًا على ضعفها.

وقد وصلت قضية التدخل في شؤون الدول الأخرى قمتها، عندما خطّط بعض من عناصر الحركة بدون علم القيادة لاغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في عام 1996م[26]. وهذا جرّ حصارًا أمميًّا قاسيًا على السودان، ترك آثاره الاقتصادية السيئة في الشعب. وكانت مسوّغات المنفّذين لتلك الخطوة السياسات المتهورة في العداء التي كانت تقودها مصر وقتها ضد السودان[27].

### رابعًا: إهمال قضية العدل المجتمعي:

تبنّت الحكومة في أول أيامها سياسة تحرير الاقتصاد، وقد كانت الحكومات المتعاقبة في السودان تتبنى النموذج الاشتراكي، ونسبت تلك السياسة إلى الإسلام، ولكن اتّضح فيما بعد، وباعتراف بعض عناصر الحركة أن تلك السياسة مرجعيّتها الأساسية هي التجربة الغربية في تحرير الاقتصاد، وتقليل تدخل الدولة فيه. والذي دعاهم إلى ربطها بالإسلام هو أن الإسلام بالفعل يدعو إلى عدم تدخل السلطة في ممارسات الأفراد عمومًا[28].

وحتى التجربة التي مُورِست لم تُنقَل كما هي عن الإسلام، ولا عن الغرب الذي نظر إليها وطبقها. إذ جاءت التجربة مشوّهة، ولم يصحبها التدرج؛ لأن اقتصاد السودان كانت تقوده قوانين شمولية. ولم تدرس التجربة آثارها السيئة على رجال الأعمال وشركاتهم[29]. ولعلّ أسوأ ما في تلك السياسات، أثرها القاسي على الشرائح الضعيفة، عندما ارتفعت الأسعار فجأة. علمًا أنّ الإسلام وضع تحوطات لتلافي تلك الآثار، لكن الذين تبنوا تلك السياسة لم يفهموها... ولاحقًا تراجعت الحكومة عن كثير من وجوه تلك السياسة.

### خامسًا: احتكار السلطة لعضوية الحركة:

وممّا وقعت فيه الحكومة من أخطاء احتكار السلطة لعضوية الحركة الإسلامية، ومن ثَمَّ الثروة. وإن كان ثَمّة هامش لإشراك الآخرين- إلا أن القرارات المفصلية للدولة كانت محتكرة تمامًا لقيادة التيار. ولم تكن هناك من وسيلة قانونية ملزمة للحكومة لتتبادل السلطة مع المعارضين. ولعل منطلق سياسة الاحتكار هذه اعتقاد قيادة وعضوية الحركة أنهم هم الأفضل والأحرص على تطبيق الإسلام، وأن الانفتاح على الآخرين ربّما يدخل عليهم عناصر لا تؤمن بأفكارهم، ومن ثَمّ يتآمرون عليهم. على الرغم من أن هؤلاء الآخرين هم من جميع فئات الشعب ويدينون بالإسلام. أدّت هذه السياسة المتطرفة إلى زيادة عدد المعارضين، ودفعت الكثير منهم إلى مغادرة البلاد، ومعارضة الحكم انطلاقًا من دول أخرى.

والجدير بالذكر هنا أن هذا الاحتكار أدّى إلى ظهور صراعات حول السلطة في عدة أقاليم من السودان، منها: الشرق، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، ودارفور التي بدأت فيها الحرب بين الحكومة وحركات المعارضة المسلحة في عام 2003م. وبالرغم من محاولات الوصول إلى سلام عبر التفاوض إلا أن عدم امتلاك النظام لرؤية سياسية سلمية لحلّ تلك الخلافات، والاعتماد على الحلول الأمنية والعسكرية- زاد من حدة تلك الصراعات حتى أصبحت أكثر العوامل إرهاقًا للنظام في المركز ماليًّا وعسكريًّا، وهذا أثّر سلبًا في الاستقرار في البلاد، وأدّى إلى تعجيل ذهاب النظام.

## سادسًا: الازدواجية في قيادة الدولة:

بما أن الدكتور الترابي ظلّ القائد للحركة الإسلامية والمنظّر لها، فمن الطبيعي أن يكون الولاء له وطاعة القرارات، التي تصدر منه باعتباره القائد. غير أن الاستيلاء على السلطة بالقوة العسكرية، وتنصيب عسكريّ منتم للحركة قائدًا للدولة- أجبر عضوية الحركة الإسلامية على أن يكون لها قائدان في وقت واحد. فأصبح للحركة قائد وللدولة قائد[30]. وطالما أن عضوية الحركة توزعت بين المؤسستين، فالواجب من الناحية الأخلاقية أن تكون طاعتها لقائدها في الحركة التي هي فيها. وقد زرعت هذه الازدواجية المؤسسية بذرة الصراع بين الطرفين: طرف الحكومة الذي يقوده الرئيس، وطرف الحركة، الذي يقوده د. الترابي.

ولعل ممّا زاد الأمر سوءًا أن قيادة الحركة في أول أيامها، أنشأت مؤسسات شعبية موازية لمؤسسات الدولة، وبتمويل من الدولة. مثل مؤسّسة جهاز الأمن الشعبي، الذي أُريد له أن يكون موازيًا لجهاز أمن الدولة، وجهاز الشرطة الشعبية؛ ليكون موازيًا لجهاز الشرطة الرسمي، وجهاز الدفاع الشعبي الذي أُريد له أن يكون موازيًا لمؤسسة القوات المسلحة للدولة، أضف إلى ذلك مؤسسة الصداقة الشعبية التي كان القصد الأساسي من تأسيسها أن تقوم بدور موازٍ لدور وزارة خارجية الدولة الرسمية[31].

وقد ذكر د.الترابي أن الغرض من إنشاء تلك المؤسسات هو ضبط ومراقبة سلوك عضوية الحركة، التي أُدخِلت في المؤسسات الرسمية، كي لا تستغلّ سلطات المؤسّسة الرسمية. غير أن الأمور لم تَسِر على ذلك النحو، إذ استُغِلّت فيما بعد تلك المؤسسات الموازية، لمنافسة المؤسسات الرسمية في النفوذ والسلطة. فأصبحت ترفع تقاريرها منفصلة إلى زعيم الحركة د.الترابي من دون علم نظيرتها الرسمية، وكانت أحيانًا تصدر بناءً على ذلك قرارات رسمية من دون علم قيادة الدولة باعتبار أنها قرارات صادرة من قيادة الحركة، التي تكتسب الشرعية الأعلى. وقد كانت هذه الازدواجية أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تشقّق الحركة الإسلامية فيما بعد بزعامة د.الترابي، ومكّنت البشير من الانفراد بالحكم[32].

## سابعًا: إلصاق صفة الإسلام بالحركة الإسلامية ومؤسساتها:

ظلّت الحركة تحرص على إلصاق اسم الإسلام بها وبمؤسساتها؛ لتتميز به عن الآخرين سلوكًا وفكرًا[33]. وكان هذا السلوك خطأً فادحًا؛ لأنه وضع غير المنضوين إلى عضويتها ومؤسساتها في خانة المشكوك في إسلامهم، وهذا خلق حاجزًا معنويًّا بينهم وبين الآخرين، حال دون الانضمام إليهم، أو الاستفادة من أفكارهم.

## انشقاق الحركة الإسلامية وانهيار سلطتها بالثورة:

أدّت أزمة الازدواجية التي كانت تُدار بها الدولة والمنافسة المحتدمة بين الطرفين لتقوية كل منهما نفوذه- إلى أن ترفع عشرة من قيادات الحركة الإسلامية في الحكم مذكرة للإصلاح، تطالب بالشورى والشفافية ومنع الازدواجية في قيادة الدولة. وقد نُوقشت المذكرة في اجتماع رسمي حضره د.الترابي، والرئيس [وقتئذٍ- البشير، وكانت خُلاصة الاجتماع تعيين الرئيس البشير رئيسًا للحركة، وهذا يعني إيلولة القرارات له في التنظيم والدولة، وانتهاء عهد الازدواجية، وإبقاء د.الترابي في وظيفة شورية توجيهية، لا صلاحيات تنفيذية لها. بمعنى آخر كانت خلاصة المذكرة إزاحة نفوذ د.الترابي وهيمنته، وتوحيد قرارات الدولة في يد شخص الرئيس؛ وهذا الأمر هو الذي دعا د.الترابي وعددًا كبيرًا من قيادات الحركة الإسلامية إلى االنسلاخ من الحكم، واتخاذ موقف معارضة متطرف[34].

وحين تخلّصت الحكومة من عبء الازدواجية انفرد الرئيس بالسلطة، وبدلًا من تطبيق فحوى مذكرة الإصلاح، مارس الرئيس طوال ثماني عشرة سنة، من دون رقيب، الشمولية في السلطة، والفردية في اتخاذ القرار؛ بحكم طبيعته العسكرية، وهو ما قاده حتميًّا في نهاية الأمر إلى السقوط بثورة شعبية في 2019م، قادها المحرومون من سلطة بلادهم وثرواتها، والشبابُ من أبناء قيادات الحركة الإسلامية أنفسهم، الذين أدركوا مدى خطورة السياسات التي كان آباؤهم يمارسونها على البلاد، وابتعادها عن المعاني الحقيقية للإسلام... وسيقت قيادات الإسلاميين بكل أطيافها إلى السجون.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه رغم أنّ الدكتور الترابي كان هو الحاكم الفعلي للعشرية الأولى فقط في سنين حكم الحركة الإسلامية ولا علاقة له بالحكم في العشرين سنة الأخيرة، بسبب الانشقاق الذي حدث في صفوف الحركة في الحادثة التي وقعت عام 1999م، وأُطلِق عليها اسم «المفاصلة»- إلا أن محاولة النظام الاستمرار في انتهاج النهج نفسه الذي جاء به الدكتور الترابي إلى الحكم، وعن طريق أبناء الترابي أنفسهم- أدّى إلى ربط كل فترة بقاء البشير في السلطة بالحركة الإسلامية، وبشخص الدكتور الترابي.

## إيجابيّات حكم الحركة الإسلامية:

وعلى الرغم من الأخطاء الأصولية التي شابت مسيرة حكم الحركة الإسلامية في السودان، والحصار الدولي الخانق الذي مُورِس عليها، طوال عهدها؛ بسبب السياسيات الخاطئة التي تبناها قياداتها في مراحل مختلفة من مسيرة حكمهم، إلّا أن هناك إنجازات حُقِّقت لم تستطع الحكومات المتعاقبة على السودان جميعها، ومنذ استقلال السودان إنجازها، كما لا يمكن لأحد نكرانها، على الرغم من الكثير من المشكلات التي

صاحبتها، ووجود التحفظات على شفافية إدارتها، وتوجيه الإيرادات الاستثمارية منها، وهي كالآتي:

**في مجال الطاقة:** تنفيذ ربط السودان بشبكة من الكهرباء، غطّت جزءًا مقدرًا من البلاد، وبناء عدد من السدود على نهر النيل بغرض التوليد الكهربائي. كما جرى استخراج البترول لأول مرة في تاريخ السودان.

**في مجال التعليم:** على الرغم من وجود مشكلات حقيقية في جانب الجودة، إلا أنه زيد عدد الجامعات؛ لتصبح خمسًا وعشرين جامعة بدلًا من خمس، وزيد عدد المدارس أضعافًا مضاعفة. وفُتِح المجال لذوي القدرات من التوسّع في التعليم الخاص على كلّ مستوياته.

**في مجال الأمن والدفاع:** أُنشِئت مؤسسة للتصنيع الحربي لتوطين الصناعات الحربية لها إنجازات مقدّرة وغير مسبوقة. وظلّ الأمن العام في السودان محفوظًا إلى درجة ما، ولو في مناطق محدّدة من البلاد.

## خاتمة

بعد هذا السرد لمسيرة مجريات تجربة حُكم الحركة الإسلامية بقيادة الدكتور حسن عبد الله الترابي في السودان يمكننا القول: إن لكلّ تجربة إنسانية خَطأها وصوابها، والمهم في الأمر هو دراسة تلك التجارب بحياد، والعمل على معالجة سلبياتها، والاستفادة من إيجابياتها في التي تخلفها، وإن اختلفت معها فكريًا وأيديولوجيًا. كذلك من الخطأ ربط تجربة الحركة الإسلامية بقيادة الدكتور حسن عبدالله الترابي في الحكم بإخفاق الأفكار التي يدعو إليها تيار الإسلام السياسي في البلاد عمومًا؛ لأن نكران وجود الفكرة يزيد الأمر تعقيدًا، ويتسبب في بروز معضلات تعوّق العملية السياسية في البلاد، خصوصًا أنه لا أحد يستطيع استخفاف تأثير التيار الإسلامي العريض في المجتمع السوداني حتى الآن، إلى درجة يمكننا القول: إنّه من الصعب تحقيق استقرار سياسي في السودان، من دون استصحاب التيار الإسلامي العريض في البلاد، وذلك لتأثيره الكبير في كل شرائح المجتمع السوداني.

كما أنّ غضّ النظر عن الأخطاء البيّنة التي ارتكبها قيادات الحركة الإسلامية خلال فترة وجودهم في السلطة، وتسببت في خلق مشكلات جذرية، وتشوّهات في العقلية السياسية في البلاد- أمر في غاية الخطورة، ويعكس مدى مستوى العمى الأيديولوجي للفرد. ومن الجدير بالذكر هنا أن تجربة الحركة الحركة الإسلامية بقيادة الدكتور الترابي في الحكم، ومحاولتها ربط كل أعمالها بالإسلام- أدّتا إلى ولادة غبن وكراهية في أوساط الشباب تجاه فكرة الإسلام السياسي، ولكن هناك أهمية قصوى للفصل بين الحركة الإسلامية في السودان، والتيار الإسلامي العريض، الذي يشمل عدة مكونات إسلامية أخرى. وهذا يقودنا إلى ضرورة دراسة تجربة حُكم الحركة الإسلامية بعلمية وحياد؛ لمعرفة الأسباب وراء عدم قدرتها على استيعاب الفكرة ومن ثم تطبيقها، وما صحب ذلك من مشكلات وتشوّهات حقيقة في المجتمع السوداني، يصعب القضاء عليها في أمد قصير. كذلك من الضرورة بمكان قيام التيار الإسلامي العريض نفسه بدارسة التجربة والاستفادة من سلبياتها وإيجابياتها في المستقبل، خصوصًا أنه ما يزال تيارًا ذا تأثير ونفوذ في المجتمع السودان.

## الهوامش والمراجع:


1. السَامَرائي، نعمان عبدالرزاق، النظام السياسي في الإسلام، الطبعة الثانية (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000م)، 15.
2. أعراب، إبراهيم، الإسلام السياسي والحداثة، (الدار البيضاء، المغرب، دار إفريقيا الشرق للنشر والتوزيع، 2000م)، 59.

3. إبراهيم سعد الدين وآخرون، الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي، (الرباط: مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، 2000م)، 99.
4. الحوالي، سفر بن عبدالرحمن، المسلمون والحضارة الغربية، النسخة الإلكترونية (مكتبة نور الإلكترونية،2018م)، 95 و888.
5. كراولي، نعيمة، الإسلام السياسي بين الخطاب العقائدي ورهان السلطة مع التركيز على تونس، الطبعة الأولى (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020)، 76.
6. أعراب، إبراهيم، الإسلام السياسي والحداثة، (الدار البيضاء: دار إفريقيا الشرق للنشر والتوزيع، 2000م)، 50-40
7. لحلبوسي، عصام مشعل، الحركات الإسلامية في السودان: 1969م 1985-م، (بغداد: مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع، 2018م)، 37.
8. عبد الحميد، لبابة الفضل، تجربة الإسلاميين في إدارة التنوع في السودان المرجعية بين النظرية والممارسة، الطبعة الأولى (الخرطوم: مطبعة أور، 2012م)، 36.
9. أحمد، عمر الخير إبراهيم ، الإسلام والدولة القطرية: دراسة للمشروع السياسي الإسلامي في السودان، بحث لنيل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية (الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2008م)، 138-122.
10. الترابي، حسن عبد الله، تجديد الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى (المغرب: دار القرافي للنشر والتوزيع، 1993م)، 108.
11. الترابي، المرجع السابق، 38.
12. علي، حيدر إبراهيم، السودان: الحكم الإسلامي وتحديات الدولة الحديثة، الطبعة الأولى(القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2013م)، (2013م)، 205
13. مكي، حسن، الحركة الإسلامية السودانية: تاريخها وخطابها السياسي 1985 1969-م، الطبعة الأولى (الخرطوم: الدار السودانية للنشر، 1999م)، 65.
14. حامد، عبدالرحمن محمد، مَن ضيع السودان؟، الطبعة الأولى (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 1991م)، 130.
15. حسنة، عمر عبيد، الحركة الإسلامية في السودان، الطبعة الأولى (لبنان: دار القلم للنشر، 1988م)، (1988م)، 63.
16. حسنة، عمر عبيد، المرجع السابق، 36.
17. زين العابدين، الطيب، مقالات عن الحركة الإسلامية في السودان، الطبعة الأولى (الخرطوم: شركة دار البلد للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م)، 119.
18. زين العابدين، الطيب، المرجع السابق، ص 131.
19. الأفندي، عبد الوهاب أحمد، الإسلام والدولة الحديثة: نحو رؤية حديثة، الطبعة الأولى (لندن: دار الحكمة، د.ت)، 119.
20. الترابي، حسن، في الفقه السياسي، الطبعة الثانية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010م)، 342.
21. الترابي، حسن، المرجع السابق، ص 108.
22. البنا، الصديق أحمد حسين، الجنوب: معضلة الأمن القومي السوداني، الطبعة الأولى (الخرطوم: المكتبة الوطنية، 2012م)، 52.
23. Holile, David “The Search for Peace in Sudan: A Chronology of The Sudansese Peace Process 1989-2001”, The European-Sudanese Public Affairs Council, (2002),45

24. "شهادة إسلامي مغربي حول حسن الترابي: مواقفه، اجتهاداته، فتاواه، أخطاؤه وطرائفه"، موقع لكم، 2016م، شُوهد في 02/11/2020، في https://lakome2.com/medias/63371/.
25. عطوان، عبد الباري، "مفارقات الدكتور الترابي التي كنت أحد "أبطالها".. جمعنا معسكر "الضد" أثناء الحرب الأمريكية ضد "عراق صدام".. وفرقنا تسليمه للمناضل "كارلوس" إلى فرنسا.. هذه هي قصتي مع أكثر السياسيين "جدلًا" في العصر الحديث"، صحيفة الرأي العام: صحيفة عربية مستقلة، العدد السابع من مارس، (2016م).
26. "الترابي: تمت تصفية ضباط سودانيين ضالعين في محاولة اغتيال مبارك"، موقع العربية الإلكتروني، (2006م)،
27. سالمان، أحمد، "محاولة اغتيال مبارك... "أسرار لم يدفنها الزمن".. أصابع الاتهام تشير إلى تورّط السودان.. وتسجيل الترابي يؤكد عدم علم البشير بالعملية... والرئيس الأسبق يروي التفاصيل بنفسه"، صحيفة اليوم السابع، عدد يوم الاثنين، الرابع من يوليو، (2016م).
28. الفكي، عادل عبدالعزيز، قضايا الاقتصاد السوداني المعاصر، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة جزيرة الوردة، 2017م)، 239.
29. نبلوك، تيم، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة، التيجاني، الفاتح وجادين، محمد علي، الطبعة الأولى (الخرطوم: دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2019م)، 259.
30. زين العابدين، الطيب، (2000م)، مرجع سابق، 4.
31. تيراب، تيراب أبكر، السودان وقضايا أمنه القومي من منظور الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الأولى (الخرطوم: دار المصورات للطباعة والنشر والتوزيع، 2020م)، 29.
32. زين العابدين، الطيب، مرجع السابق، 56.
33. خالد، منصور، النخب السودانية وإدمان الفشل، الجزء الثاني (بيروت: دار الساق للنشر والتوزيع، 1993م)، 301.
34. زين العابدين، الطيب، مرجع سابق، 46.